Royaume du Maroc
Ministère des Affaires Etrangères
et de la Coopération

المملكة المغربية
وزارة الشؤون الخارجية
والتعاون

Direction des Affaires Juridiques
et des Traités

مديرية الشؤون القانونية
والمعاهدات

مذكرة توضيحية
بشأن
اتفاق تعاون في المجال الفلاحي
بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر،
الموقع بأنتناناريفو بتاريخ 21 نونبر 2016

تم توقيع اتفاق تعاون في المجال الفلاحي بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية مدغشقر، بأنتناناريفو بتاريخ 21 نونبر 2016، رغبة منهما في تطوير القطاع الفلاحي للدور الأساسي الذي يلعبه في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالبلدين.

ويهدف هذا الاتفاق إلى وضع إطار عام للتعاون بين البلدين في مجال الفلاحة والتربية الحيوانية.

ويشمل هذا الاتفاق عدة مجالات تهم تعزيز تبادل الخبرات التقنية في مجال الري وتدبير الماء، وتطوير التعاون في مجال التكوين الفلاحي، والتعاون من أجل إحداث المدارس الحقلية لفائدة الفلاحين، والدعم الفني في مجال الصحة الحيوانية وحماية النباتات بما فيها مكافحة الجراد، بالإضافة إلى التعاون التقني في مجال الزراعات الزيتية والبقوليات والأشجار المثمرة، ومجالات أخرى ذات الاهتمام المشترك.

أما فيما يخص تمويل برامج التعاون بين الطرفين، فسيتم الاتفاق عليها بموجب هذا الاتفاق، بشكل مشترك في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف بتعاون مع شركاء تقنين وماليين.

ووفقا لهذا الاتفاق، سيتم إحداث لجنة تتبع قطاعية "مغربية- ملغاشية" تتولى مسؤولية الإشراف على تنفيذ وتتبع برامج التعاون المسطرة في هذا الاتفاق، وتجتمع بصفة دورية في كلا البلدين أو بطلب من أحد الطرفين أو الطرفين معا.

وطبقا لمادته السادسة: " يطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقتة اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه. ويدخل حيز النفاذ بمجرد إخطار الطرف الأول الطرف الآخر بذلك كتابة من خلال القنوات الدبلوماسية، شريطة استيفاء الطرفين جميع الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذه الوثيقة حيز التنفيذ".

اتفاق تعاون
في المجال الفلاحي

بين

حكومة المملكة المغربية

و

حكومة جمهورية مدغشقر

إن حكومة المملكة المغربية

و

حكومة جمهورية مدغشقر،

المشار إليهما فيما بعد ب "الطرفين"،

اعتبارا للعلاقات الأخوية والصداقة والتضامن التي تجمع ما بين الشعبي الملغاشي والمغربي؛

ورغبة منهما في توطيد علاقات إيجابية من الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين؛

وإدراكا منهما للدور الأساسي للقطاع الفلاحي في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

وإدراكا منهما بالدور الاجتماعي الهام لقطاع الفلاحة والذي يتطلب دعم في مجال التعاون التقني من خلال تكثيف تبادل زيارات المسؤولين والتقنيين والأطر والفاعلين بالقطاع؛

وأخذا بالاعتبار تصريح مراكش الذي جعل الفلاحة في قلب المباحثات المتعلقة بالتغيرات المناخية ومواكبة مبادرة ملاءمة الفلاحة الإفريقية؛

وبدافع الرغبة المشتركة لتطوير التعاون في مجال الفلاحة من أجل رفاه سكانهما.

تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى

يهدف هذا الاتفاق إلى وضع إطار عام للتعاون في مجال الفلاحية والتربية الحيوانية.

المادة الثانية

يشمل هذا الاتفاق المجالات التالية:

- تعزيز تبادل الخبرات التقنية في مجال الري وتدبير الماء؛
- تطوير التعاون في مجال التكوين الفلاحي؛
- التعاون من أجل إحداث المدارس الحقلية لفائدة الفلاحين؛
- الدعم الفني في مجال الصحة الحيوانية؛
- حماية النباتات بما فيها مكافحة الجراد؛
- التعاون التقني في مجال الزراعات الزيتية والبقوليات والأشجار المثمرة.

سيتم تنفيذ مجالات التعاون المذكورة في هذه المادة بموجب اتفاقيات خاصة بين الطرفين

ويشمل هذا الاتفاق مجالات أخرى ذات الاهتمام المشترك، التي ستتم برمجة أنشطة التعاون في شانها في إطار اللجنة المشتركة القطاعية المنصوص عليها في (المادة 4).

المادة الثالثة

يتم الاتفاق بشكل مشترك حول تمويل برامج التعاون بين الطرفين في إطار ثنائي أو في إطار متعدد الأطراف بتعاون مع شركاء تقنين و/ أو ماليين.

المادة الرابعة

يتفق الطرفين على إحداث لجنة تتبع قطاعية مغربية- ملغاشية برئاسة وزيري الفلاحة في البلدين أو ممثليهم، تتولى مسؤولية الاشراف على تنفيذ وتتبع برامج التعاون المسطرة في إطار هذا الاتفاق. وتجتمع بصفة دورية في كلا البلدين أو بطلب من أحد الطرفين أو الطرفين معا.

المادة الخامسة

يجوز تعديل أو تتميم هذه الاتفاق، كتابيا، بالتراضي بين الأطراف المتعاقدة.

المادة السادسة

يطبق هذا الاتفاق بصفة مؤقته اعتبارا من تاريخ التوقيع عليه. ويدخل حيز النفاد بمجرد إخطار الطرف الأول الطرف الأخر بذلك كتابة من خلال القنوات الدبلوماسية، شريطة استيفاء الطرفين جميع الإجراءات الداخلية اللازمة لدخول هذه الوثيقة حيز التنفيذ.

يظل هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة خمس (5) سنوات. ويمكن تجديده تلقائيا لفترات معائلة، ما لم يشعر أحد الطرفين الطرف الأخر من خلال القنوات الدبلوماسية، عن عزمه على إنهاء أو تعديل أو إعادة النظر في الاتفاق وذلك بإشعار مسبق، ثلاثة (03) أشهر على الأقل قبل انتهاء آجاله؛

المادة السابعة

يلتزم الطرفين بإخبار وزارة الشؤون الخارجية بكل مشاريع التعاون المبرمجة في إطار هذا الاتفاق وكذا طريقة دخولها حيز التنفيذ.

يتم تبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق عبر القناة الرسمية

حرر في انتناناريفو، بتاريخ 21 نونبر 2016، في نسختين أصليتين باللغتين العربية والفرنسية، وفي حالة الاختلاف يعتد بالنص الفرنسي.

عن
حكومة المملكة المغربية

عزيز أخنوش
وزير الفلاحة والصيد البحري

عن
حكومة جمهورية مدغشقر

ريكو راكتوفاو
وزير لدى الرئاسة مكلف بالفلاحة وتربية المواشي